



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريته أجمعين محمّد وآله الطاهرين لا سيّما بقيّة الله في الأرضين عجل الله تعالى فرجه.

حاولوا الرد على حديث الطير، ولكنّها محاولات بلا فائدة. أحدهم رمى حديث الطير بالوضع بلا دليل ومن باب التعصّب فقط، وقد أبطل العلماء دعوى هذا الرجل. وهو رجل مطعون في دينه وهو الشيخ محمّد ابن طاهر المقدسي. ذكروا بترجمته بالإضافة إلى جهله بعلم النحو، وبالإضافة إلى أنّ له أوهاماً كثيرة، قالوا أنّه كان صوفياً إباحياً يرى جواز السماع يرى جواز النظر إلى الأمرد. كلّ الناس ينظر إلى الأمرد، ما هو المقصود بالنظر إلى أمرد؟ ألا أي حال هذا الرجل محمّد ابن طاهر المقدسي رمى حديث الطير بالوضع وكلّهم ردّوا عليه وأبطلوا كلامه ولا دليل على مدّعه أصلاً.

ومنهم من حاول تأويل هذا الحديث. وذكرنا كلماتهم في التأويل. ومنهم من ادّعى عدم وجود الشيخين في المدينة في ذلك اليوم، وقد أبطلنا هذه الدعوى بحديث صحيح رواه النسائي، أبطلنا كلّ ذلك. ومما يدلّ على ثبوت هذا الحديث وتماميّة دلالاته على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، ما لاقاه بعض كبار الأئمّة الحفاظ من بعض المتعصّبين بسبب رواية هذا الحديث.

عندهم الحفاظ ابن السّقا الواسطي. ذكروا ترجمته في الكتب المعتبرة في كتب رجاله وعلماء الحديث وفي كتاب السير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي يقول: قال السلفي: سألت خميساً عن حوض عن ابن السّقا فقال: هو من مزينة من قبيلة مزينة واتفق أنّه أملى حديث الطير فلم تحتبه أنفسهم فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه فمضى ولزم بيته لا يحدث أحداً من الواسطيين ولهذا قلّ حديثه عندهم. لأنّه أملى حديث الطير في الجامع في مدينة واسط. مدينة واسط يقولون أسّسها الحجاج بن يوسف الثقفي في العراق. في الجامع الكبير أملى هذا المحدث حديث الطير فوثبوا عليه وضربوه وغسلوا موضعه وكأنّ رواية حديث الطير يوجب نجاسة ذلك الموضع الذي كان جالساً فيه. فلزم بيته لا يحدث أحداً من الواسطيين ولهذا قلّ حديثه عندهم. هذا في كتاب سير أعلام النبلاء وهو كتاب كبير الجزء السادس عشر في الصفحة ٣٥٢. هذا واحد منهم.

الأهمّ من هذا ما لاقاه الحاكم النيشابوري، الحاكم النيشابوري كبير المحدثين في النيشابور. نيشابور في ذلك الزمان مدينة كبيرة كانت حوزة علميّة كبيرة لأهل السنّة. وكان الحاكم النيشابوري زعيم الحوزة العلميّة في ذلك الزمان. هكذا يذكرون بتراجمه.



الحاكم النيشابوري روى حديث الطير في كتاب المستدرك. كتاب المستدرك على الصحيحين وهو كتاب معتبر عندهم جداً. روى هذا الحديث في كتابه المستدرك على الصحيحين. واقتربت كلماتهم تجاه هذا الذي فعله الحاكم النيشابوري. فمنهم من قال: هذا الحديث مما زيد في كتاب المستدرك، لم يكتبه الحاكم نفسه. منهم من قال: هذا الحديث في بعض النسخ المستدرك لا في كلها. وهكذا تمحلات أخرى لتوجيهي ما يريدون حتى يبطلوا حديث الطير ويسقطوه عن الاستدلال.

وبالأخرة يذكرون بترجمته أنهم هجموا على الحاكم وضربوه وكسروا منبره والتجأ إلى بيته وسدّ بابه ولم يحدث أحداً. هذا بترجمة الحاكم النيشابوري باختصار، وقد ذكرت قضيته بالتفصيل إلا أنّي ذكرت لكم ملخص القضية. المهمّ أنهم يحاولون التكتّم على فضائل أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام وأدلة إمامته، يمانعون من روايتها، يحاولون ردّها، ولكنّ الله سبحانه وأبى إلا «يريدون ليظفثوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره» والحمد لله هذه الأحاديث وصلت إلينا موجودة في الكتب نقرأه وندرسها ونستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام رغم كلّ هذه المحاولات التي واجهتها هذه الأدلة. فرغنا من حديث الطير.

الحديث الذي أريد الشروع في دراسته، حديث المنزلة. وهو قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: عليّ منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي.

وفي بعض الأحاديث خاطب عليّاً عليه الصلاة والسلام بهذا: يا عليّ أنت منّي بمنزلة هارون بن موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي.

هذا الحديث من أقوى أدلتنا على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام؛ لأنّه من الأحاديث القطعية عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم. رواه من الصحابة كثيرون ومن التابعين ومن العلماء في القرون المختلفة.

أذكر أسماء بعضهم: أولاً أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ومن رواه سعد بن أبي وقاص، عبد الله بن مسعود، عبد الله بن العباس، جابر بن عبد الله الأنصاري، أبو سعيد الخدري، البراء بن عازب، زيد بن أرقم، عبد الله بن أبي أوفى، حذيفة بن أسيد، أنس بن مالك، بريدة ابن الحصيب الأسلمي، عقيل ابن أبي طالب، حبشي ابن جنادة، أم سلمة زوجة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ورضي الله تعالى عنها، أسماء بنت عميس تروي حديث المنزلة. هذه أسماء جمع من الصحابة الرواة لهذا الحديث.

وأما التابعون فكثيرون جداً. أمّا العلماء الرواة لهذا الحديث في مختلف القرون أقرأ لكم أسماء جمع من مشاهيرهم: محمّد ابن إسحاق صاحب السيرة النبويّة، أبو داود الطيالسي، محمّد بن سعد صاحب كتاب الطبقات الكبرى، أبو بكر ابن



أبي شيبة، أحمد ابن حنبل، محمد ابن إسماعيل البخاري صاحب كتاب الصحيح، مسلم ابن الحجاج النيشابوري صاحب كتاب الصحيح، محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني صاحب الصحيح، محمد بن عيسى الترمذي صاحب الصحيح، عبد الله بن أحمد بن حنبل، أبو بكر البزار، أحمد بن شعيب النسائي صاحب الصحيح، أبو حاتم البصري، أبو القاسم الطبراني، أبو عبد الله الحاكم النيشابوري، أبو بكر بن مردويه الإصفهاني، أبو نعيم الإصفهاني، أبو بكر الخطيب البغدادي، أبو عمر يوسف ابن عبد الله ابن عبد البر القرطبي صاحب كتاب الاستيعاب، الحسين بن مسعود بن فرّاء البغوي الملقّب بمحي السنّة.

ومن الرواة أيضاً أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي، الفخر الرازي، ابن الأثير الجزري، يحيى بن شرف النووي هذا كبير له شرح على صحيح مسلم، أبو العباس محب الدين الطبري المكي، هذا مفتي مكّة في زمانه، جمال الدين المزي، شمس الدين ابن القيم الجوزيّة، ابن كثير الدمشقي، ابن حجر العسقلاني، جلال الدين السيوطي، ابن حجر المكي، عليّ المتقي الهندي صاحب كنز العمّال. ذكرت جمعا منهم إلى القرن العاشر. وأما نصوص الحديث أذكر بعضها من الكتب المعتمدة:

منها ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدّثني محمد بن بشار، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبة عن سعد، قال: سمعت إبراهيم ابن سعد عن أبيه قال: قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون بن موسى.

حدّثنا مسدد حدّثنا يحيى عن شعبة عن الحكم عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص، أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خرج إلى تبوك فاستخلف عليّاً فقال: أتخلّفني في الصبيان والنساء؟ فقال: ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس نبيّ بعدي. هذا في صحيح البخاري في الجزء الخامس صفحة ١٩ والجزء السادس في الصفحة ٣ في صحيح البخاري.

وأما أبو داود قال: حدّثنا شعبة عن الحكم قال: سمعت مصعب ابن سعد عن أبيه سعد عن أبيه إلى آخره. وأخرجه مسلم قال: حدّثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو جعفر محمد ابن الصباح وعبيد الله القواريري وشريح ابن يونس كلّهم عن يوسف ابن الماجشون واللفظ لابن الصباح قال: حدّثنا يوسف أبو سلمة الماجشون، حدّثنا محمد ابن المنكدر عن سعيد بن المسيّب عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي.



قال سعيد بن المسيّب: فأحببت أن أشافه بها سعداً، سمع الحديث من ابن سعد يريد يسمع الحديث من نفس سعد بن أبي وقاص، فأحببت أن أشافه بها سعداً فلقيت سعداً فحدّثته بما حدّثني به عامر ابن سعد فقال: أنا سمعته فقلت: أنت سمعته؟ فوضع اصبعيه على أذنيه فقال: النعم وإلّا فاستكتنا.

وحدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدّثنا غندر عن شعبة وحدّثنا محمد ابن المثنى وابن بشار قالوا: حدّثنا محمد بن جعفر حدّثنا الشعبة عن الحكم عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص عن سعد بن أبي وقاص قال: خلف رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليّ بن أبي طالب في غزوة تبوك فقال: يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان؟ فقال: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي. وهذا في صحيح مسلم في الجزء الرابع في الصفحة ١٨٧٠ باب في فضائل أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

نكتفي بهذه الأحاديث عن الكتابين المعروفين بالصحيحين، وهذان الكتابان عندهم حجّة خاصّة كتاب البخاري، فإنّه عندهم أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم. هذا هو المشهور بينهم طبعاً ولكنّ في الواقع ليس الأمر هكذا. حديث المنزلة نحن نسمي هذا الحديث بحديث المنزلة، حديث المنزلة كثير الطرق، وقد نصّ غير واحد من أكابر القوم على أنّه متواتر أي قطعي الصدور عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم. وألّف بعض الأكابر منهم كتاباً خاصاً في هذا الحديث لجمع طرقه وأسانيده.

يقول ابن عبد البر القرطبي في كتاب الاستيعاب يقول: روى قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ أنت منّي بمنزلة هارون من موسى جماعة من الصحابة، وهو من أثبت الأخبار وأصحّها وهو من أثبت الأخبار وأصحّها. ويقول المزي بترجمة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام من كتابه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يقول: خلفه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على المدينة وعلى عياله بعده في غزوة تبوك وقال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.

وروى قوله عليه الصلاة والسلام: أنت منّي بمنزلة هارون بن موسى، جماعة من الصحابة وهو من أثبت الآثار وأصحّها، رواه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم سعد بن أبي وقاص وابن عباس وأبو سعيد الخدري وجابر وأم سلمة وأسماء بنت عميس وجماعة يطول ذكرهم، هذا في كتاب تهذيب الكمال.

الحاكم النيشابوري يصرّح بتواتر هذا الحديث وقال: هذا حديث دخل في حدّ التواتر. الحافظ جلال الدين السيوطي أيضاً يصرّح بتواتر هذا الحديث ويورده في كتابه الذي ألّفه في جمع الأحاديث المتواترة. قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: في الصفحة ٢٨١.

الشيخ عليّ المتقيّ الهندي هذا المحدّث أيضاً يرى تواتر هذا الحديث وحيثيّ لا مجال للمناقشة في سند هذا الحديث في صحّته أولاً وفي تواتره ثانياً. بالإضافة إلى ورود هذا الحديث في كتبنا نحن الإمامية من طرقنا عن أهل البيت عليهم الصلاة والسلام. فهذا الحديث حديث متواتر عند الفريقين لا يمكن الخدشة في هذا الحديث من حيث السند. إنّما الكلام في دلالة هذا الحديث على الإمامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بلا فصل لأمر المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

في هذا الحديث نحتاج إلى مراجعة الكتب الأصولية، أي أصول الفقه، وأيضاً نحتاج إلى مراجعة كتب علوم البلاغة من كتاب المطوّل ومختصر المعاني وغير هذين الكتابين من كتب البلاغة، نحتاج في مقام الاستدلال. أولاً من جملة القواعد المسلّمة في علم الأصول وفي علم البلاغة أنّ صحّة الاستثناء دليل العموم. رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم استثنى في هذا الحديث النبوة فقط. لم يستثن من منازل هارون إلاّ النبوة. عدم استثناء غير النبوة دليل على أنّ هذا الحديث يدلّ على عموم منازل هارون وثبوتها لعليّ عليه الصلاة والسلام. مثلاً لو قلنا بأنّ زيدا بمنزلة عمرو إلاّ في العلم، لو قلنا زيد بمنزلة عمرو إلاّ في العلم معنى ذلك أنّ زيد بمنزلة عمرو في جميع الصفات والحالات باستثناء علم. هذا يفهمه كلّ أحد.

مع ذلك نذكر بعض الكلمات من بعض الكتب الأصولية؛ لأنّها مسألة يتعرّض لها الأصوليون في كتبهم في مباحث الألفاظ. تعلمون علم الوصول على قسمين: مباحث الألفاظ والمباحث العقلية. هذا البحث في مباحث الألفاظ في كتب الأصول.

يقول البيضاوي وهو كبير في التفسير وعلم الأصول وغير ذلك يقول البيضاوي في كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول، يقول: معيار العموم جواز الاستثناء؛ فإنّه يخرج ما يجب اندراجه لولا. أي لولا الاستثناء يكون مندرجاً، وإلاّ لجاز الجمع المنكّر أو المنكّر.

ويقول أصولي آخر في كتاب من كتبهم في علم الأصول وهو كمال الدين ابن إمام الكاملية يقول: معيار العموم جواز الاستثناء أن يعرف العموم به فإنّه أي الاستثناء يخرج ما يجب اندراجه لولاه، أي: لولا الاستثناء، فلزم من ذلك دخول جميع الافراد في المستثنى منه إلى آخر كلام.

وقال جلال الدين المحلي: معيار العموم الاستثناء، فكل ما صحّ الاستثناء منه ممّا لا حصر فيه فهو عامّ للزوم تناوله للمستثنى وقد صحّ الاستثناء من الجمع المعرف وغيره ممّا تقدّم من الصيغ. نحو: جاء الرجال إلاّ زيدا. إذا قلنا: جاء الرجال إلاّ زيدا، فمعنى ذلك مجيء عموم الرجال إلاّ زيد. ولو كان هناك غير زيد من الرجال ولم يجيء، كان يقتضي أنّ



يستثنى ذلك أيضاً. فقولته: جاء الرجال إلّا زيداً، يعني: انحصر عدم المجيء في زيد وسائر الرجال كلّهم جاؤوا. هذا معنى العموم. الاستثناء يدلّ على العموم. هذا مطلب.

المطلب الثاني: من قواعدهم في علم الأصول وفي علم البلاغة: أنّ الجنس المضاف من صيغ العموم. كلمة المنزلة في هذا الحديث جنس، «عليّ منّي بمنزلة» جنس مضاف إلى «بمنزلة هارون» الجنس المضاف يدلّ على العموم.

قال عضد الدين الإيجي في كتابه في علم الأصول يقول: الصيغة الموضوعية للعموم عند المحققين، أسماء الشرط والاستفهام. نحو: «من وما ومهما وأينما». ثانياً الموصولات فإنّها تدلّ على العموم نحو: «من وما والذي» ومنها الجموع المعرفة تعريف جنس والجموع المضافة نحو: العلماء وعلماء بغداد، جاء علماء بغداد، زرت علماء بغداد، حضر علماء بغداد، أي كلّهم؛ لأنّه جنس مضاف إلى ال.

ومنها اسم الجنس كذلك أي معرفة تعريف جنس أو مضافاً، فإنّه يدلّ على العموم. هذا في كتاب شرح مختصر المنتهى للقاضي الإيجي.

إذاً الحديث يدلّ على أنّ جميع منازل هارون من موسى كلّها ثابتة لعليّ عليه الصلاة والسلام. أمّا المنازل فما هي؟ سنذكرها فيما بعد. الآن أتعرّض إلى شبهتين في هذه المرحلة.

الشبهة الأولى: أن يقال بأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إنّما قال لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، هذا عندما أراد الخروج إلى تبوك، فيكون عليّ خليفة لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في هذه المدة القصيرة، مدة غياب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عن المدينة المنورة بمناسبة خروجه إلى تبوك. فلماذا تستدلّون بهذا الحديث وتقولون عليّ خليفة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ هذا هو الإشكال الأوّل أو الشبهة الأولى.

أولاً قد تقرّر في علم الأصول وفي علم الفقه وفي علم الحديث وفي سائر العلوم تقرّر عند الكل أن المورد غير مخصّص. هذه قاعدة مسلمة المورد لا يخصّص. مثلاً لو أنّ امرأة سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقالت: كيف أغسل ثوبي الذي أصابه دم؟ فأجاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: تغسلين هذا الثوب مرتين أو ثلاث مرات. هذا الحكم الشرعي صدر من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في جواب سؤال هذه المرأة. وهل يصحّ أن يقال: بأنّ هذا الحكم يخصّص بالنساء؟ المورد غير مخصّص هذا أولاً.

وثانياً: تفحصنا في كتب الحديث وجدنا أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال هذا الكلام: «أنت منّي بمنزلة هارون موسى» في أكثر من ١٠ موارد. إذاً ليس ورود الحديث في غزوة تبوك مخصّصاً لهذا الحديث.

في يوم المؤاخاة لا يخفى عليكم أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ آخَى بين أصحابه في مكّة، مرّة أخرى آخَى بين أصحابه في المدينة المنورة. أمّا في مكّة المؤاخاة بين المهاجرين، أمّا في المدينة بين مهاجرين وصحابي من الأنصار، بين صحابي ومهاجرين، آخَى بين الصحابة. في كلا الموردين آخَى بين الشيخين وأبقى عليّاً لنفسه، وبالتالي صاح باسم عليّ عليه الصلاة والسلام وأحضره وأعلن المؤاخات بينه وبين أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في مكّة وفي المدينة في المرتين. ثمّ لما آخَى بين نفسه وعليّاً عليه الصلاة والسلام من جملة الأمور التي ذكرها، قال: «عليّ منّي بمنزلة هارون من موسى» إذاً لا اختصاص لهذا الحديث بمسألة تبوك هذا أولاً.

وفي الأحاديث أنّه لما ولد الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام ابن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام وكذا لما ولد الإمام الحسين سيد الشهداء سلام الله عليه، هبط جبرائيل على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مهتناً ومبلّغاً عن الله سبحانه وتعالى حديث المنزلة وهذا موجود في عدة من المصادر.

وفي يوم خيبر روى جماعة من المحدثين أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالإضافة إلى قوله: «يحبّه الله ورسوله ويحبّ الله ورسوله كزار غير قزار سأعطي الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه» في هذه المناسبة أيضاً قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «وهو منّي بمنزلة هارون بن موسى» هذا موجود في عدة من المصادر.

وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعليّ عليه الصلاة والسلام في حديث: «أنت أوّل المسلمين إسلاماً وأنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى».

وفي موضع آخر قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهو جالس مع أصحابه في المسجد قال: «يطلع عليكم سيد المسلمين وأمير المؤمنين وخير الوصيين وهو منّي بمنزلة هارون موسى».

وفي حديث آخر قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إنّ عليّاً لحمه من لحمي ودمه من دمي وهو منّي بمنزلة هارون من موسى».

إذاً هذه الشبهة مردودة أولاً؛ لأنّ المورد غير مخصص. ثانياً: وجدنا هذا الحديث وارداً عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في موارد أخرى كثيرة. وأنا بنفسني كتبت رسالة في هذا وأخرجت تلك الموارد من المصادر بأسانيدها في رسالة خاصّة.

الشبهة الثانية: هي دعوى أنّ هذا الاستثناء منقطع وليس بمتصل. الاستثناء المتصل يدلّ على العموم، الاستثناء المنقطع لا يدلّ على العموم وهذا الاستثناء منقطع وليس بمتصل. وهذا إشكال آخر يطرحونه في بعض الكتب الكلاميّة ويريدون إسقاط هذا الحديث عن الدلالة على الإمامة عن طريق عموم التنزيل.

ولكنّ يبطل هذا المدعى بتصريح كبار الأئمة من علوم الأصول والبلاغة والنحو وغير ذلك. كلّمهم يقولون: الاصل في الاستثناء هو الاتّصال ولا يحمل الاستثناء على الانقطاع إلّا بدليل. لا يحمل استثناء على الانقطاع إلّا عند تعذّر الاتّصال. الأصل في الاستثناء أن يكون متّصلاً.

قال ابن الحاجب ابن الحاجب معروف، ابن الحاجب إمام في علم الأصول وفي علم النحو والصرف، وكتبه من الكتب الدراسية في الحوزات العلميّة، كتاب ابن الحاجب الكافية في علم النحو والشافية في علم الأصول، وعنده مختصر في علم الأصول يدرّس في الحوزات العلميّة.

يقول ابن الحاجب: الاستثناء في المنقطع قيل حقيقة وقيل مجاز. وعلى الحقيقة قيل متواتر وقيل مشترك. هذه الاصطلاحات علميّة ولا بدّ لصحّته من مخالفة في نفي الحكك أو في المستثنى حكم آخر له مخالفة بوجه، مثل ما زاد إلّا ما نقص. ولأنّ المتّصل أظهر لم يحمله لاحظوا بدقة لم يحمله أي الاستثناء لم يحمله علماء الأمصار أي الكل العلماء في كلّ البلاد، لم يحمله علماء الأمصار على المنقطع إلّا عند تعذّره. قول ابن الحاجب حجة.

ويترتب على هذا فوائد في مسائل فقهية. لاحظوا بدقة. هذه القضايا فيها النوع من التخصّص. لو أقرّ أحد عند الحاكم الشرعي في المحكمة اقرّ لزيد قال له: عندي ١٠٠ درهم إلّا ثوباً، المقرّ عند الحاكم الشرعي، أقرّ لزيد قال له: عندي ١٠٠ درهم إلّا ثوباً، يعني شنو؟ يعني إلّا قيمة ثوب. استثناء متّصل وليس منقطعة. الاستثناء المنقطع مثاله ماذا؟ قرأتهم في علم النحو قرأتهم في علم البلاغة قرأتهم في علم الأصول، الاستثناء المنقطع مثاله ماذا؟ جاءني القوم إلّا حماراً. الحمار غير داخل في القوم من أوّل الأمر. فهذا استثناء منقطع. أمّا الاستثناء دائماً يحمل على الاتّصال ويترتب عليه الآثار في الفقه وغير الفقه.

وقال القاضي الإيجي في كتابه في علم الأصول: اعلم أنّ الحقّ أنّ المتّصل أظهر الاستثناء المتّصل أظهر بل حقيقة فيه ومجاز في المنقطع، لو أردنا أن نحمل الاستثناء على المنقطع، هذا المجاز والمجاز غير جالس مع إمكان حقيقة. الأصل في الكلام ماذا؟ الحمل على الحقيقة لا يجوز حمل الكلام على المجاز إلّا عند تعذّر الحقيقة. اعلم أنّ الحقّ أنّ المتّصل أظهر بل حقيقة فيه ومجاز في المنقطع إلى آخر كلامه. وهكذا في الكتب الأخرى في علم الأصول والبلاغة.

مضافاً إلى كلّ هذا نجد في الأحاديث أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في بعض ألفاظ الحديث استثنى النبوة قال: «عليّ منّي بمنزلة هارون بن موسى إلّا النبوة» هذا اتّصال وليس انقطاع هذا اتّصال وليس بانقطاع قطعاً.

روى هذا الحديث بهذا اللفظ: أحمد بن حنبل قال: حدّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، حدّثنا سليمان ابن بلال، حدّثنا الجعيد ابن عبد الرحمن عن عائشة بنت سعد عن أبيها: أنّ عليّاً خرج مع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى جاء ثنية



الوداع وعليّ عليه الصلاة والسلام يبكي ويقول: تخلفني مع الخوالم؟ فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة. هذا استثناء متّصل. في مسند أحمد في الجزء الثالث رقم الحديث ١٤٦٣.

ورواه الحافظ ابن كثير أيضاً عن أحمد بن حنبل في تاريخه، ورواه غيره أيضاً وفي رواية النسائي قال النسائي: أنبأنا زكريا وابن يحيى حدّثنا أبو مصعب أنّ الدراوردي حدّثنا عن محمّد ابن صفوان عن سعيد بن المسيّب قال: سمع سعد بن أبي وقاص يقول: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة»

هذا استثناء متّصل وليس بمنقطع. فهذه الشبهة الثانية أيضاً مندفة إن شاء الله نقرأ غداً شواهد دلالة حديث المنزلة على العموم، لدلالة حديث المنزلة على العموم شواهد في الأحاديث كثيرة، سنذكر بعضها إن شاء الله تعالى غداً. وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.